الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥
المعقودة يوم الجمعة
٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد فاهر (كندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلمي

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات

البند ١٢١ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٧ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.5
13 November 1989
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٥

البنـــد ١٢٨ من جـدول الاعمال : خطة المؤتمـرات (A/44/32 و A/44/502 ؛ و A/43/586 ، و A/44/135 و Add.1 و A/44/221)

١ - الانسة فريسنغ (رئيسة لجنة المؤتمرات) : عرضت تقرير لجنة المؤتمـرات (A/44/32) ، فقالت إن اللجنة اجتمعت لاول مرة هذا العام بوصفها هيئة فرعية دائمـة تابعة للجمعية العامة ، وذلك في إطار اختصاصاتها الجديدة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ . ووضعت اللجنة ، في دورتها التنظيمية ، برنامج عمل لفترة سنتيـن ، يتم بموجبه النظر في البنود المتعلقة بالاجتماعات أثناء الدورة الموضوعية لعـام ١٩٨٩ ، علـى أن يتـم مناقشـة المسائل المتعلقـة بمراقبة الوثائق والحد منهـا في عام ١٩٩٠ .

٢ - وأشارت إلى أن مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات (A/44/32 ، المرفق الثالث) يمثل جهدا مبذولا لتوزيع الاجتماعات بالتساوي على مدار السنة ، لتشجيع استخـدام مرافق المؤتمرات والموارد الثابتة على نحو أفضل ، والحد من استخدام الموظفيـن المؤقتين المُكلّفين ، وتجنب تداخل الاجتماعات المتعلقة بنفس القطاع في نفـس المكان . وأضافت إن أحد الاهداف الهامة للمناقشة كان ولا يزال هو ايجاد أنسب الطـرق لتمكين الوفود من تكريس قدر كاف من الاهتمام بجميع الاجتماعات التي تكون موضـع اهتمامهم ، والتي تتطلب توزيع الوثائق ذات الصلة في حينها .

٣ - وأشارت إلى أنه ومن المرجح أن تقدم ، خلال الدورة الحالية للجمعية العامـة ، مقترحات تمس جدول المؤتمرات كما حدث في الماضي . وسوف تناقش لجنة المؤتمرات ، عمـلا بقرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ ألف ، هذه المقترحات وتحدد إلى أي مدى يمكن إضافـة الاجتماعات إلى مشروع جدول الاجتماعات ، دون أن يسفر ذلك عن أية صعوبات إدارية .

٤ - وذكرت أنه ، في المناقشات التي جرت بشأن مشروع الجدول ، استرعى بعـض الممثلين الانتباه إلى التوزيع الحالي لانشطة المؤتمرات على مختلف أماكن خدمـة المؤتمرات في الامم المتحدة . واتفقت اللجنة على أن تقوم الامانة بتوفير المعلومـات بشأن هذه المسألة لإجراء مزيد من المناقشة بشأنها ، بما في ذلك إعداد نسخ منقحـة للوثائق التي تتضمن معلومات عن موارد المؤتمرات وخدماتها ومرافقها داخل الامـم المتحدة .

(الانسة فريسنغ)

٥ - وقالت إنه عرضت على اللجنة مرة أخرى إحصاءات تتعلق باستخدام خدمات المؤتمرات بالاستناد إلى عينة رئيسية لأجهزة الامم المتحدة التي ما برحت تجتمع بصورة منتظمة منذ السنوات السبع أو الثمان الماضية ، ونظرت اللجنة أيضا ، لأول مرة ، في إحصاءات بشأن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . ولوحظ تحسن استخدام خدمات المؤتمرات من جانب عدد من الهيئات ، كما لوحظ انخفاض الاستخدام نسبيا في بعض الحالات . وبالاستناد إلى الاحصاءات التي تم النظر فيها ، وُجهت رسائل إلى ١٢ هيئة لحثها على استخدام خدمات المؤتمرات المتاحة لها على نحو أفضل .

٦ - وقالت إن اللجنة اتفقت ، على أنه برغم أن الاحصاءات ، مفيدة ، فإنها لا تقدم دائما صورة كاملة عن الكفاءة الاجمالية لهيئة ما . وقد قدمت اللجنة توصيات مناسبة بشأن استخدام موارد خدمة المؤتمرات ؛ وترد هذه التوصيات في مشروع القرار ألف الوارد في التقرير . وبالاضافة إلى ذلك ، قدمت توصيات عديدة بشأن توفير الخدمات للمشاورات غير الرسمية (A/44/32 ، الفقرة ٤٥) .

٧ - وينبغي أيضا الاشارة إلى أن لجنة المؤتمرات قامت ، بناء على دعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولأول مرة في تلك السنة ، باستعراض مشروع جدول المؤتمرات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وهي خطوة هامة لتعزيز التعاون بين تلك الهيئتين .

٨ - وأوصت اللجنة في مشروع القرار باء ، بتمديد الفترة لمدة سنة أخرى إضافية لن يكون لأي من الأجهزة الفرعية ، للجمعية العامة أثناءها الحق في توفير محاضر موجزة لها سنة أخرى اضافية ، باستثناء بعض الأجهزة ريثما تنظر اللجنة في هذه المسألة بشكل تفصيلي خلال دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٠ . ورحبت اللجنة أيضا مع التقدير بقرار مجلس أمناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بعدم مواصلة طلبة بتوفير محاضر موجزة له .

٩ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ باء ، قامت اللجنة باستعراض تقرير الامين العام بشأن منشورات الامم المتحدة المتكررة ، وناقشت إمكانية ادخال قواعد معينة لتحسين مراقبة هذه المنشورات . وطلب إلى الامانة تقديم معلومات اضافية بشأن هذا الجانب ، وجوانب أخرى من برنامج المنشورات .

(الآنسة فريسنغ)

١٠ - وأشارت إلى أن اللجنة لاحظت في سياق النظر في إمكانية التخطيط والتنسيق المركزيين لجميع الجوانب التنظيمية لخدمة المؤتمرات ، أنها ستنتظر ، قبل دراسة تلك المسألة بالتفصيل نتيجة المداولات التي ستجرى في الجمعية العامة بشأن تنفيذ التوصيتين ٢ و ٨ من توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (فريق الـ ١٨) .

١١ - وذكرت أن اللجنة استعرضت مخططا أعدته إدارة شؤون المؤتمرات للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ في مجال خدمات المؤتمرات والمكتبات (A/44/32 ، سابعا) . وأعربت وفود كثيرة عن رأي مفاده أن الجدول الزمني لاجتماعات لجنة المؤتمرات لا يتيح للجنة أن تسهم بقدر أكبر في النظر في المشروع النهائي للخطة المتوسطة الأجل . ومن ثم قررت اللجنة أن تعقد اجتماعات في بداية عام ١٩٩٠ لتعزيز مساهمتها في المشروع النهائي للخطة قبل مناقشته في لجنة البرنامج والتنسيق .

١٢ - واستعرضت لجنة المؤتمرات التقرير الذي أعدته إدارة شؤون المؤتمرات بشأن الأداء البرنامجي لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وتم إبلاغ لجنة البرنامج والتنسيق بتوصيات أعضاء اللجنة بشأن ذلك التقرير . واستعرضت لجنة المؤتمرات أيضا مشروع تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٤٢ جيم بشأن تساوي اللغات الرسمية للأمم المتحدة في المعاملة ، المعروض حاليا على الجمعية العامة .

١٣ - وأضافت قائلة إن اللجنة أيضا نظرت في التقرير الشفوي للأمانة العامة بشأن تطبيقات التكنولوجيا الجديدة في مجال خدمة المؤتمرات . وقد تم التركيز بشكل كبير على جوانب كثيرة لهذه المسألة والاهتمام الكبير بهذه الجوانب ، بما في ذلك تطبيقات تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإنشاء الوصلات الالكترونية في جميع مجالات خدمة المؤتمرات .

١٤ - وأشارت إلى أن اللجنة نظرت أيضا في أنسب الطرق لمعالجة المجالات الأخرى في برنامج عملها وفقا لاختصاصها الجديد . وتم إيلاء أهمية خاصة لسبل ضمان تحسين تنسيق المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك خدمات المؤتمرات ومرافقها ، وكخطوة أولى ، طلبت اللجنة إلى أمانتها أن تعد تقريرا تفصيليا عن الوضع الراهن للتنسيق . وبالإضافة إلى ذلك ، لما كانت لجنة التنسيق الإدارية هي المسؤولة أيضا عن المسائل المتعلقة بالسياسة والتنسيق داخل المنظومة ، فإنها قامت ، بوصفها رئيسة

(الآنسة فريسنغ)

للجنة المؤتمرات ، بتوجيه رسالة ، بالنيابة عن اللجنة ، إلى رئيس لجنة التنسيق الإدارية طلبت فيها تعليقات بشأن موضوع تنسيق أنشطة المؤتمرات على نطاق المنظومة ، وطلبت كذلك معلومات بشأن الترتيبات العملية الحالية أو المخطط لها في ذلك المجال .

١٥ - وقالت إن لجنة المؤتمرات ، ناقشت الاستعراض الذي أجرته إدارة شؤون المؤتمرات على النحو الذي توخاه الأمين العام في تقريره النهائي (A/44/222) الذي قدمه إلى الجمعية العامة عن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ . واتفقت اللجنة على ضرورة القيام بدور في ذلك الاستعراض .

١٦ - وقالت في ختام كلمتها ، إن السمة الأساسية للعمل المستندة إلى توافق الآراء ، تتمثل في استعداد الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاقات ، وإيجاد الأساس المشترك ثم البناء من منطلق هذا الأساس . وقالت إن الاختصاصات الجديدة للجنة المؤتمرات تنظم عملها وإن تقريرها يُعد موجزا لما تم انجازه حتى الآن ، وإشارة أيضا لما تم البدء في تنفيذه ، وما تبقى من عمل يجب انجازه .

١٧ - السيد ويزنر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة) : قال إنه من الجدير بالذكر أن لجنة المؤتمرات تمكنت ، خلال أول سنة لها ، بوصفها هيئة فرعية دائمة تابعة للجمعية العامة وذات اختصاصات موسعة ، من أن تتناول بشيء من التفصيل أفضل الطرق لإنجاز تلك الولاية الجديدة ، وأن تتناول كذلك جميع البنود الهامة الأخرى في جدول أعمالها فيما يتعلق باجتماعات الأمم المتحدة ووثائقها وبرامج منشوراتها .

١٨ - وقال إن الجمعية العامة باعتمادها القرار ٢١٣/٤١ قد شرعت في إجراء مجموعة من الاصلاحات الرامية إلى تحسين الأداء الاداري والمالي للمنظومة . وكان من الضروري إجراء تلك الاصلاحات ، بسبب جملة أمور ، منها اتساع نطاق جدول أعمال الأمم المتحدة مما أدى إلى حدوث تطورات موازية في الجهاز الحكومي الدولي وفي مستوى الموارد المطلوبة لدفع عمل هذا الجهاز .

١٩ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن الجمعية العامة سلمت بأن الابتكارات الادارية والتكنولوجية قد حققت مزاياها كوسيلة لترشيد تخطيط وخدمة جدول المؤتمرات والوثائق المتصلة به ، وتحقيق زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة المنخفضة المستوى . فإن هناك عوامل أخرى تنتقص من تلك المزايا . وكما لوحظ في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/44/1) ، لم يتحقق الانخفاض الذي توخاه فريق الـ ١٨ في

(السيد ويزنر)

الطلب على خدمات المؤتمرات والوثائق ، نتيجة الاصلاحات . فقليل من الهيئات قررت عقد اجتماعات كل سنتين بدلا من الاجتماعات السنوية ، أو تخفيض المدة المخصصة لدوراتها . ونتيجة لذلك لم يتغير جدول الاجتماعات الحالي كثيرا عما كان قائما قبل أن تبدأ عملية الاصلاح .

٢٠ - وقال إن التطورات الدولية الأخيرة ، وتزايد الوعي بالاهتمامات الاجتماعية - الاقتصادية والاهتمامات البيئية ، والزيادة في أنشطة المنظومة فيما يتعلق بصنع وصون السلم ، قد تطلبت دعما أكبر من الأمانة العامة لا من حيث الخدمات الفنية فحسب بل أيضا من حيث خدمات المؤتمرات والخدمات الإدارية . فقد تقرر عقد ثلاثة مؤتمرات استثنائية في سنة ١٩٩٠ وحدها ، بحيث أنه برغم الجهود الكبيرة المبذولة لوضع جدول للمؤتمرات بأكفأ الطرق الممكنة ، فإنه من العسير على إدارة شؤون المؤتمرات القيام بخدمة برنامج الاجتماعات بالاعتماد فقط على الموظفين الدائمين .

٢١ - وقال إن استعراض جدول المؤتمرات والاجتماعات هو مهمة أساسية للجنة المؤتمرات ، أما اعداده وتنفيذه ، فهما من صميم عمل لجنة المؤتمرات . ويمثل هذا الجدول تحديدا كميا لحجم العمل في إدارة شؤون المؤتمرات . وكما تدرك وفود كثيرة في لجنة المؤتمرات ، فإن إدارة شؤون المؤتمرات لها وضع فريد إزاء المجالات الاخرى للأمانة العامة من حيث أنها تتحكم بقدر أقل في حجم أو توقيت عملها . ولتعويض ذلك ، تواصل الإدارة بذل كل الجهد لوضع برامج عمل للمستقبل تمزج بين النظرة التطلعية والواقع العملي .

٢٢ - وفي هذا السياق ، تقوم إدارة شؤون المؤتمرات ، باستمرار ، باستعراض وتقييم آلياتها التنسيقية ليتسنى لها تنفيذ عمليات التكييف الملائمة بحيث يمكنها استخدام موارد المؤتمرات ومرافقها في جميع أنحاء العالم بما يحقق لها أفضل الفوائد . وأحد هذه الآليات هو إجراء مشاورات بين الإدارات بغرض تحديد مواعيد وأماكن اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية أو هيئات الخبراء ، بحيث تُراعى إحتياجات الهيئات المعنية من الخدمات من جهة ، والقيود المادية وقيود الميزانية التي تواجه خدمة المؤتمرات من جهة أخرى . ومع ذلك ، فإن إلغاء الاجتماعات في آخر لحظة ، أو التأخر في تسليم الوثائق لتجهيزها يتطلب بالضرورة تكبد نفقات إضافية فيما يتعلق بالعمل الاضافي أو المساعدة المؤقتة ، أو قد يسفر عن فقدان للموارد .

(السيد ويزنر)

٢٣ - وقال إن عملية التشاور التي أجريت والتنقيحات التي أدخلت على وضع وتنفيذ برنامج المؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ قد أتاحت تصميم الجدول على نحو أكثر شمولا وتوازنا . ومع ذلك ، لا تزال هناك فترات ذروة في النشاط يكون البرنامج خلالها بصورة لا يمكن تجنبها فوق الطاقة الدائمة المتاحة لخدمة المؤتمرات ، مما يقتضي مصروفات من أموال المساعدة المؤقتة . وعلى الرغم من أن الأمانة العامة قد تمكنت من اقتراح تخفيض متواضع في مبلغ المساعدة المؤقتة لفترة السنتين ١٩٩٠-٩٩١ ، فإنه من الضروري توفير مستوى التمويل المطلوب بالكامل لتلبية الالتزامات المتعلقة بخدمة المؤتمرات . وينبغي ملاحظة أن جدول المؤتمرات الذي تم اقراره والمعروض على اللجنة لا يمثل إلاّ جزءا من الناتج المطلوب من إدارة شؤون المؤتمرات تحقيقه ، والذي يشمل اجتماعات بعض المشاورات المخصصة واجتماعات الأفرقة الاقليمية ، مثل الاجتماعات التي تعقدها بلدان عدم الانحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ .

٢٤ - وقال إن اهتمام لجنة المؤتمرات والأمانة العامة يجب أن يتركز حول استخدام الموارد المخصصة لخدمة الاجتماعات ، وأن لجنة المؤتمرات تواصل استعراض البيانات الاحصائية بشأن استخدام الموارد في عينة أساسية من الهيئات ، وأجرت اللجنة مشاورات مع رؤساء الهيئات التي كان عامل الاستخدام فيها أقل من المستوى المُرضي . وقد أسفرت جهود اللجنة عن زيادة مستوى الاستخدام عموما بنسبة ٧٦ في المائة .

٢٥ - وأشار إلى أنه بالاضافة إلى المسؤوليات المتعلقة بخدمة الاجتماعات وإعداد الوثائق ، هناك أيضا احتياجات التجهيز المتعلقة بالبرنامج الموحد لمنشورات المنظومة . وأضاف أن الأمانة العامة يسعدها أن تقدم تقريرا بشأن نتائج الاستعراضات التي أجرتها الهيئات الحكومية الدولية لتقرير استمرار جدوى هذه المنشورات .

٢٦ - وقال إن إدارة شؤون المؤتمرات ستواصل تقديم المساعدة للجنة في الجهود التي تبذلها لتحديد الطرق والوسائل التي قد تساعد في ضمان الاستخدام الأمثل لمرافق المؤتمرات وخدماتها ، ذلك لأن خدمات المؤتمرات ستواجه في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ الآثار الكاملة المترتبة على تخفيض قوة العمل . وأضاف إن التوجيهات القيمة التي قدمتها الدول الأعضاء عن طريق لجنة المؤتمرات ، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، واللجنة الخامسة ، قد مكنت الأمانة العامة من دراسة خططها المتعلقة بالادارة والميزانية وتقييم أداء خدمة المؤتمرات في الماضي .

(السيد ويزنر)

٢٧ - وذكر أن لجنة المؤتمرات قد تمكنت ، في دورتيها في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، من استعراض مشروع الخطة المتوسطة الأجل لخدمات المؤتمرات والمكتبات ، بعد تمديدها إلى عام ١٩٩١ ، ومشروع مخطط الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . وتمكنت لجنة المؤتمرات أيضا في آخر دوراتها من استعراض تقرير أداء أنشطة خدمة المؤتمرات والمكتبات خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وسوف تراعى بالكامل تعليقات واقتراحات الأعضاء بشأن تلك المناسبات ، عند إعداد الخطة الكاملة التي تستعرضها لجنة المؤتمرات مرة أخرى والجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

٢٨ - وفيما يتعلق بالفترة المخصصة للخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٢-١٩٩٧ ، قال إن الهدف الرئيسي لخدمات المؤتمرات والمكتبات هو مواصلة بذل الجهود لتقديم تلك الخدمات بأسلوب أكثر استجابة وفعالية من حيث التكاليف ، وأكثر تنسيقا قدر الإمكان . ومع التسليم بتعزيز دور المنظمة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف حدة مجموعة كبيرة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية ، من المرجح زيادة عدد الاجتماعات والمؤتمرات خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . ومن ناحية أخرى ، ينبغي التسليم أيضا بأن الدراسات الجارية للهياكل الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ووظائفها في بعض المجالات ... لاسيما في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي - قد تؤدي إلى قدر من التبسيط فيما يتعلق بالطلب على الخدمات . ومع مراعاة هذه الاعتبارات ، فإن إدارة شؤون المؤتمرات قد خلصت إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي أن تقوم خطتها على الافتراض القائل بأنه على الرغم من أن المستوى العام لأنشطتها قد يستقيم مع مستوى المواصلة الحالي ، فإنه ينبغي النظر إلى مفهوم كمية وحجم عملها بوصفه مفهوما غير ثابت يمكن أن يتأثر بالعديد من العوامل الخارجية تماما عن سيطرة وتحكم الإدارة . ومن ثم ، فإن الإدارة ستركز على تعزيز مرونتها وقدرتها على الاستجابة مع ضمان استخدام الموارد بصورة حصيفة . ولا يعني ذلك أنها ستتهاون في مواجهة المشاكل مثل تقديم المسوَّدات في وقت متأخر أو الغاء الاجتماعات في آخر لحظة . وأضاف أن إدارة شؤون المؤتمرات تطمح في تعزيز التعاون مع الأقسام الأخرى للمنظومة ، على الصعيد الحكومي الدولي وداخل الأمانة العامة ، لمعالجة هذه المشاكل .

٢٩ - وقال إن الهدف النهائي لإدارة شؤون المؤتمرات هو مواصلة توفير مجمع لموارد خدمة المؤتمرات يكون متماسكا وفعالا من حيث التكلفة ، فيما بين مختلف عناصر خدمة

(السيد ويزنر)

المؤتمرات في الامم المتحدة مع ضمان الالتزام الكامل بتطبيق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع . وأضاف إن الإدارة تتوقع أن يساعد استخدام التكنولوجيات الجديدة في تيسير عملها وإتاحة أفضل استخدام ممكن للموارد الواردة من مختلف أنحاء العالم .

٣٠ - وقال إنه يأمل أن يتمكن ، بدعم من الدول الاعضاء ، من ادخال الابتكارات التكنولوجية كوسيلة لتحسين طرق العمل وظروفه ونوعيته ، وكوسيلة أيضا لتعويض الاثر المترتب على تخفيضات الموظفين .

٣١ - وقال إن أحد هذه الابتكارات هو نظام سجلات الوثائق والمعلومات والتتبع ، الذي يتيح تتبع الوثائق بسرعة وبدقة ، ويساعد على تيسير تخطيط حجم العمل وتنظيم تدفقه . وكان من المخطط له أيضا إدخال قاعدة بيانات لشبكة متكاملة من المعلومات المستندة إلى الحاسب الالكتروني ، وشبكة للتخطيط للاجتماعات وخدمتها ، ووضع جداول الترجمة الشفوية ، مما يساعد على إعداد التقارير والإحصاءات التحليلية بشأن توفير خدمات المؤتمرات المقدمة للهيئات المختصة .

٣٢ - وفي شعبة الترجمة ، يجري التخطيط لوضع برنامج للترجمة بالاستعانة بالآلات وباستحداث نظم مرجعية ونظم للمصطلحات باستخدام الحاسبات الالكترونية . وعلاوة على ذلك ، من المتوخى ادخال تكنولوجيا الاقراص الضوئية لتيسير تخزين النصوص الكاملة وتوفير قدرات استرجاع المعلومات بسرعة فائقة . ويتوقع ربط النظام بشبكة الامم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية ، أونبيس ، التي استحدثتها مكتبة داغ همرشولد ، ومن المتوقع أيضا أن يكون لهذا النظام قدرة كبيرة على زيادة كفاءة توزيع الوثائق وتخزينها واسترجاعها .

٣٣ - وقال إنه قد أصبح من الضروري تأجيل بعض الاهداف الواردة في الخطة الحالية المتوسطة الاجل بسبب نقص التمويل . وأضاف إن إدارته ملتزمة بخططها المتعلقة بالتشغيل الآلي للمكاتب ، وتعتمد في ذلك على تفهم لجنة المؤتمرات واللجنة الاستشارية ، وتأمل في الحصول على دعم من الجمعية العامة .

(السيد ويزنر)

٣٤ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية قدمت ملاحظات بناءة ، في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لخدمات المؤتمرات والمكتبات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وتعكف الأمانة العامة على اعداد التقارير التي طلبتها اللجنة الاستشارية بشأن استعراض الحالة الراهنة لخدمات المؤتمرات في فيينا . وقال إن إدارته تعتقد أن من المهم توحيد هيكل خدمة المؤتمرات في فيينا ، وهي لا تزال ملتزمة بشغل الوظائف الشاغرة في مجال اللغات .

٣٥ - وقال إن لجنة المؤتمرات ناقشت ، في دورتها في عام ١٩٨٨ ، بإيجاز ما أعلن عنه الأمين العام ، في تقريره النهائي ، بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ (الوثيقة A/44/222) ، عن اعتزامه الدعوة خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، "إلى إلقاء نظرة جديدة من الخارج لتحديد ما إذا كان من الممكن النهوض بانتاجية وكفاءة إدارة شؤون المؤتمرات" . وأكد السيد ويزنر للجنة الخامسة تصميم الأمانة العامة بشدة على ترشيد إدارة شؤون المؤتمرات ، ولكنه أشار إلى أن الأمانة العامة تحتاج أيضا إلى تغذية مرتدة وإلى مدخلات من الدول الأعضاء . وأضاف إن لجنة المؤتمرات قررت القيام بدورها في الاستعراض المشار اليه في التقرير في ضوء اختصاصاتها . وسيتقرر الدور المحدد الذي ستقوم به في هذه العملية ، خلال دورتها التنظيمية التي ستعقد في بداية عام ١٩٩٠ .

٣٦ - وقال في معرض الاشارة إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٢٠٧ جيم بشأن تساوي اللغات الرسمية للأمم المتحدة في المعاملة (الوثيقة A/44/502) ، أن الأمانة العامة تشاطر الدول الأعضاء ، على نحو تام ، اهتمامها بتلك المسألة ، وأنه يجري بذل كل الجهود لمواصلة ضمان توفير خدمات اللغات مع التقيد التام بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٣٧ - وأعلن في ختام كلمته أن وظيفة إدارة شؤون المؤتمرات ، كما يوحي اسمها ، تتمثل في توفير الخدمات ، وكثيرا ما ينظر إلى خدمات المؤتمرات بوصفها أعمدة الاتصال في المنظومة ، على الرغم من أن هذه الخدمات لا تحتل مكان الصدارة في العمليات التي تضطلع بها المنظومة .

٣٨ - السيد كوجيتش (وحدة التفتيش المشتركة) : عرض تقارير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تمثيل مؤسسات منظومة الامم المتحدة في المؤتمرات والاجتماعات (A/43/586 و A/44/135) فقال إن أحد أسباب ادراج تلك المسألة في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٨٨ يكمن في انخفاض عدد المشتركين من ممثلي مؤسسات منظومة الامم المتحدة في الاجتماعات والمؤتمرات في عديد من المناسبات .

٣٩ - وقال إن دراسته لتلك المشكلة صدرت في جزءين : الجزء ألف (A/43/586) يختص بالامم المتحدة ، في حين أن الجزء باء (A/44/135) يختص بالوكالات المتخصصة . وتستهدف هذه التقارير استعراض الإجراءات والاليات القائمة ليتسنى تقديم توصيات بشأن سبل زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف ، دون المساس بمشاركة المؤسسات في المؤتمرات والاجتماعات إلاّ عند الاقتضاء .

٤٠ - وقال إنه استعرض في تلك التقارير القواعد القانونية ، والدعوات ، والاجراءات والآليات التي تكفل تحديد التمثيل ، وأنواع المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات ، والجوانب المالية ، وإجراءات الرصد ، وإمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة . بيد أنه من المؤسف أن الأمانات لم تقدم ، معلومات مالية وإحصائية دقيقة .

٤١ - وأشار إلى أنه ، ينبغي من الناحية النظرية أن تخضع جميع الإجراءات والترتيبات المتعلقة بالتمثيل في المؤتمرات والاجتماعات لعملية تنسيق منتظمة داخل كل مؤسسة ، وعلى مستوى المنظومة بأسرها . وهناك من الناحية العملية مجال كبير للتحسن .

٤٢ - وفي الامم المتحدة ، نُقحت التعليمات المتعلقة بسفر الموظفين لخدمة المؤتمرات ، التي وردت في الوثيقة ST/FGB/207/Rev.1 التي أعدها الامين العام ، في الوقت الذي يجري فيه إعداد التقرير ، وتم بموجب ذلك التنقيح جعل مهام التوجيه والمراقبة مركزية وذلك وفقا لتوصيات التقرير . وفي الوكالات المتخصصة ، كانت هناك مجموعة كبيرة من الإجراءات ولكن من المؤسف أنه لم يكن هناك أي تنسيق فيما بينها . وأضاف إنه من بين الافكار المتعلقة باتساق الإجراءات والممارسات ، التوصية بأن يقتصر إرسال الدعاوى على الرؤساء التنفيذيين . وقال إنه ينبغي أن يكون لدى كل أمانة عملية صنع قرار يتم بموجبها قبول أو رفض أي دعوة . ولا ينبغي أن يزيد عدد المشتركين عن الحد الادنى ليتسنى تخفيض التكاليف مع مواصلة المشاركة النشطة . ومن المهم أيضا تقديم تقارير عن الإجراءات ورصدها . وينبغي في نهاية الامر النظر في استخدام التكنولوجيات الجديدة .

البند ١٢١ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/44/5/Add.1 ، و Add.3 ، و Add.4 ، و Add.5 ، و Add.7 ، و A/44/356 ، و A/44/537 ، و A/44/541 ، و A/44/543 ، و A/44/544) .

٤٣ - السيد ناصر (مصر) : قال إن رئيس مجلس مراجعي الحسابات قد أشار إلى أن الشكل الجديد لتقارير المجلس يستجيب للطلب الوارد في الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٣ . بيد أن الجمعية العامة قد طلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات فقط أن يدرس مدى استصواب وجدوى اجراء دراساته الاستعراضية بشكل أشمل ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة . وتساءل لماذا شرع المجلس في إجراء تلك الدراسة الأشمل دون إبلاغ الجمعية العامة مسبقا بذلك . وقال إن ولاية المجلس ، المنصوص عليها في القواعد المالية ، لا تسمح بإجراء أي استعراض للجوانب البرنامجية لعمل المنظمات والبرامج التي يتم مراجعة حساباتها .

٤٤ - وقال إن وفده يود أن يعرف السند التشريعي الذي استندت إليه قائمة البرامج والمنظمات المدرجة في ولاية مجلس مراجعي الحسابات ، وكيفية تفسير الأمانة العامة في المجلس للاختصاصات المتصلة بالفقرة ١٠ من القرار ٢١٦/٤٣ ، فيما يتعلق بمراجعة حسابات عمليات حفظ السلم .

٤٥ - وقال إن المنظمات ، تطبق عموما ، توصيات مجلس مراجعي الحسابات بطريقة مرضية . بيد أنه من دواعي القلق ، أن يتحفظ مجلس مراجعي الحسابات في رأيه بشأن حسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي للسنة الثالثة على التوالي . وأضاف أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تلقت تقريرا لا يتضمن أي تحفظ ، وهو تقرير يستحق الثناء ، لاسيما إذا وضعنا في الاعتبار ظروف ومتطلبات عمل هذه الوكالة . وقد حدث تحسن نسبي في حالة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومن المتوقع حدوث مزيد من التحسن . وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، قال إنه ينبغي تطبيق ضوابط أكثر صرامة فيما يتعلق بالميزانية . وكما ينبغي في جميع المنظمات أن تخضع أية إساءة أو سوء استخدام للتحقيق والاجراءات التأديبية .

٤٦ - وأشار إلى أن وفده يولي أهمية كبيرة للإدارة المالية الحصيفة داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص . وقال إنه في الوقت الذي يلاحظ فيه وفده ، بسرور ، تسوية ست من المشاكل التسع الملموسة التي

(السيد ناصر ، مصر)

تسببت في الإدلاء برأي متحفظ بشأن برنامج الامم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٨٧ ، إلا أنه يلاحظ أيضا أنه لا تزال هناك عيوب قائمة ، وحث مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الانمائي على بذل جميع الجهود الممكنة لتصحيح تلك الاخطاء . وبالاضافة إلى ذلك ، تدعو الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين البرامج ، والوكالات المنفذة ، والحكومات ، لتحسين استخدام الموارد المخصصة ، لتنفيذ البرامج في وقت أنسب مع التسليم بالاحتياجات الملحة للبلدان النامية .

٤٧ - وقال إنه بالنظر إلى أهمية العمل الذي يضطلع به مجلس مراجعي الحسابات فإنه ينبغي إتاحة تقارير المجلس مقدما .

٤٨ - السيد سانغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال إن العديد من التوصيات والملاحظات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات بشأن استخدام الموارد ، يدعو إلى القلق في وقت يعد فيه الاستخدام الفعال للموارد أمرا لا غنى عنه لتنفيذ أنشطة المنظمة .

٤٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تعالج إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومجلس إدارته مسألة السيولة ليتسنى برمجة الموارد المتاحة ، بالكامل ، لصالح البلدان المستفيدة . وقال إن عدم استخدام هذا التراكم الكبير من الموارد ، يتطلب تفسيرا ويجب على المسؤولين في برنامج الامم المتحدة الإنمائي تقديم هذا التفسير إلى اللجنة الخامسة خلال الدورة الراهنة .

٥٠ - وقال إن من دواعي القلق أيضا تاخر بعض المنظمات في تقديم المواد ذات الصلة إلى مجلس مراجعي الحسابات . وأن وفده يتفق مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية بأن تكون الملاحظات التي تقدمها تلك الادارات جزءا من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ولا ينبغي تقديمها في فرع منفصل .

٥١ - وقال إنه ، فيما يتعلق بتصنيف التكاليف البرنامجية والدعم البرنامجي والتكاليف الإدارية ، ينبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن مجلس مراجعي الحسابات قدم تعليقات بشأن تلك المسألة . وأعرب عن تأييد وفده لموقف اللجنة الاستشارية .

(السيد سانغا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

٥٢ - وطالب بضرورة ايقاف إتجاه بعض الإدارات إلى استخدام الاموال المخصصة للمشاريع في إنشاء وظائف بالمقر . ودعا إلى فرض رقابة صارمة على أية محاولة لتخفيض الموارد المالية المخصصة للمشاريع الميدانية عن طريق إنشاء وظائف بالمقر .

٥٣ - وقال إنه يأمل قريبا في تسوية مسألة الالتزامات غير المصفاة بعد ، وأعرب عن ترحيب وفده بتوصيات فريق مراجعي الحسابات الخارجيين بإجراء التحقيق في مدى إساءة استخدام الممارسة الحالية في مجال الالتزام بالاموال ، ويتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات من مجلس مراجعي الحسابات في تقاريره المقبلة .

٥٤ - وقال إن أوجه الضعف التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات في الاونروا تدعو إلى اتخاذ اجراء تصحيحيا فوريا ، وينبغي أن يقدم المسؤولون عن الاونروا تفسيرات في هذا الشأن إلى اللجنة .

٥٥ - وقال إن وفده يؤيد آراء مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية فيما يتعلق باليونيتار . فقضية الشخص الذي تسلم مبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار باسم اليونيتار تبين أن هناك مشكلة خطيرة تتعلق باستلام الاموال وإدارتها ، كما يتفق وفده مع رأي مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية ، بأنه لا ينبغي في حالة الصناديق الاستئمانية ، الشروع في تنفيذ أية مشاريع ، ما لم يتم التأكد تماما من توافر الأموال لهذه المشاريع .

٥٦ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن تقارير مجلس مراجعي الحسابات لا يقصد بها فقط الكشف عن حالات إساءة استخدام الإدارة المالية ، ولكن أيضا تحسين التخطيط والتنفيذ . وقال إن قدرة أي منظمة على قصر استخدام موارد معينة على المشاريع والبرامج التي خصصت لها هذه الموارد في الميزانية لا تعد تعبيرا عن كفاءة هذه المنظمة بقدر ما تعبّر عنها قدرتها على التنبؤ بالموارد المطلوبة بمزيد من الدقة .

٥٧ - وأعرب عن أسفه لأن اللجنة لا تتوفر أمامها آراء مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية بشأن التدابير التي اتخذتها مختلف الإدارات لتطبيق توصياتهما . وعليه ، فإنه لا يسعه إلا أن يحيط علما بالتقرير المقدم في الوثيقة A/44/541 وأن

(السيد دانكوا ، غانا)

يطلب من المجلس واللجنة الاستشارية أن يدرسا هذا التقرير ، وأن يقدما تقريرا عن ذلك ، مشفوعا بتوصيات ، إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة . ومن ناحية أخرى ، فإن وفده يحث مختلف الإدارات على تعزيز الضوابط الداخلية بما يكفل تحقيق الرقابة على الميزانية وتحقيق وفورات للمنظمات ، إن أمكن . وفي هذا الصدد ، ينبغي ملاحظة أن الممارسة المتعلقة بإعلان المخصصات لفترات أقصر ، التي استخدمت خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، والتي نجم عنها حدوث وفورات ، يمكن استخدامها كآلية لتحقيق الرقابة بشكل أفضل وأكثر فاعلية . ولذلك ، ينبغي إيلاء النظر بصورة جدية لإمكانية الاستعاضة عن تحديد المخصصات على أساس سنوي بتحديدها على أساس ربع سنوي ، مما سيشجع أيضا على زيادة تواتر إجراء الاستعراضات المتعلقة بتقارير الإنفاق .

٥٨ - وأعرب عن ترحيبه بالتحسينات المدخلة على طريقة عرض التقارير . وقال إن عرض موجز للنتائج والتوصيات الرئيسية للمجلس ، والتي يمكن تطبيقها على جميع المنظمات ، من شأنه أن ييسر إجراء الدراسات المقارنة ، وينبغي الإبقاء على تقديم هذا الموجز . بيد أنه لا ينبغي الاستمرار في إدراج ردود الإدارات في التقارير . فاللجنة ليست مهمتها تحديد ما إذا كان المجلس أو الإدارة على حق بقدر ما هي التماس السبل لوضع السياسات الرامية إلى ضمان كفاءة التنظيم المالي والإداري . وينبغي إتاحة الفرصة للإدارات لتعليل إجراءاتها خلال عملية مراجعة الحسابات وقبل إصدار التقرير النهائي للمجلس . ولاحظ مع القلق أن بعض الإدارات لم تتمكن من تقديم تعليقاتها على تقارير مراجعة الحسابات أو أنها فضّلت عدم القيام بذلك . وحث هذه الإدارات على الالتزام بمسؤولياتها في المستقبل .

٥٩ - ومضى قائلا إن المجلس قام مرة أخرى بإصدار رأي مقيَّد فيما يتعلق بحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . والقرار الذي اتخذه المجلس له ما يبرره في ظل حالة لا يمكن فيها مراجعة حسابات ٣٢,٤ في المائة من نفقات البرامج التي تكبدتها الوكالات المنفذة ونحو ١٠٠ في المائة من نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات . بيد أنه مما يبعث على التشجيع ملاحظة أن نهج فترة السنتين الذي تم إدماجه في النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإنشاء وحدة لمراجعة الحسابات داخل شعبة مراجعة الحسابات والاستعراض الإداري سيهيئان الظروف اللازمة للمراجعة الكاملة لحسابات نفقات لبرامج التي تضطلع بها جميع الوكالات المنفذة . وأعرب عن أمله في أن تتابع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما طلبته من الوكالات المنفذة بتقديم معلومات عن

(السيد دانكوا ، غانا)

النفقات بالعملة المحلية ليتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تسوية الأرصدة المسجلة على فرادى المشاريع مع السجلات الرسمية للبرنامج .

٦٠ - وقال إن وفده يقبل تماما بتوصيات المجلس ويحث اللجنة بقوة على تأييدها بغية الإسراع في تنفيذها .

٦١ - وانتقل إلى مسألة الالتزامات غير المصفّاة ، فقال إنه يشاطر المجلس رأيه القائل بأن الامتثال لمبادئ محاسبية مقبولة عموما ، استنادا إلى مفهوم تسليم السلع والخدمات ، يوفر أنسب المبادئ التوجيهية في هذا الصدد . وقال إن الممارسة الملاحظة في بعض المكاتب الميدانية والمتعلقة بتسجيل الالتزامات غير المصفاة إلى حد الرصيد الذي لم يُنفق من الأموال المخصصة يشير إلى اتخاذ موقف متراخٍ إزاء التخطيط والبرمجة . وليس مما يبعث على الدهشة أن "الوفورات" تنشأ أخيراً عن الالتزامات الملغاة ، أي غير المصفّاة . وينبغي أن تظهر الوفورات بوصفها الفرق بين المبلغ المخصص في الميزانية والإنفاق الفعلي عند الانتهاء من المشروع أو البرنامج ؛ وفي الحالات التي لم تقدّم فيها سلع أو خدمات ، فإنه لا يمكن تحقيق وفورات . وفيما يتعلق بتسجيل الالتزامات غير المصفّاة بوصفها نفقات عن السنة التي صدر فيها أمر بالشراء ، فإن الأمر يستلزم بعض المرونة . فالنفقات لا ينبغي تسجيلها عند إصدار أمر الشراء ، ولكن حينما يتم السداد . وعلى أي حال ، فإنه ينبغي تحديدها بصورة مستقلة عن مخصصات الميزانية المتعلقة بتلك السنة .

٦٢ - وقال إن وفده ، رغم تقديره لنتائج وتوصيات المجلس بشأن حجم المشاريع ، لا يمكنه تأييدها تأييدا تاما لأن هناك الكثير من العوامل المختلفة التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إعداد البرامج القطرية ، لا سيما للبلدان النامية ، وهي عوامل ليست فقط ذات طابع اقتصادي . وفضلا عن ذلك ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول المستفيدة يشاركان معا في وضع البرامج . وعليه ، فقد يكون من المستصوب إحالة النتائج والتوصيات إلى مجلس الإدارة أو إلى أي هيئة حكومية دولية مناسبة لمزيد من النظر فيها .

٦٣ - وقال إن المجلس أعرب أيضا عن رأي مقيَّد بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان (A/44/5/Add.7) لوجود أوجه نقص مماثلة لتلك التي جرت ملاحظتها فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفيما يتعلق بعدم تحديد الخط الفاصل بين النفقات البرنامجية والنفقات الإدارية ، قال إنه على الرغم من الإيضاحات التي قدمها مدير

(السيد دانكوا ، غانا)

البرنامج في هذا الشأن ، فإنه يؤيد قرار المجلس بتقييد رأيه ، ويستند هذا التأييد إلى اعتقاده القوي بأنه ينبغي بذل محاولات جدية لتحديد الخط الفاصل بين هذين النوعين من النفقات حتى يمكن تقييم فعالية تكاليف هذه المشاريع والبرامج بصورة أدق .

٦٤ - وفي حالة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) (A/44/5/Add.4) ، أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن رأي مقيَّد لأن نفقات المعهد تجاوزت المخصصات المقررة له بنسبة ١٩ في المائة فيما يتعلق بالصندوق العام و ١٦ في المائة فيما يتعلق بصندوق المنح المنوطة بأغراض خاصة ، باستثناء دعم البرنامج . ورغم أن تجاوز المخصصات لا يمثل بالضرورة نفقات غير مأذون بها ونفقات غير مرصودة ، فإنه ينبغي رصد المخصصات بدقة بغية تحقيق أقصى فعالية للتكاليف .

٦٥ - وقال إنه رغم شعوره بالقلق إزاء إصدار رأي مقيد فيما يتعلق بمنظمة كاليونيتار ، وهي منظمة مكرسة للتدريب والبحث ، فإنه يشعر بالانزعاج بوجه خاص إزاء الاستنتاج القائل بأنه من المنتظر أن يتكبد المعهد خسائر كبيرة بسبب وجود أموال مستحقة القبض منذ وقت طويل ومصروفات مؤجلة لا تتوفر عنها أي سجلات . وعُزيت التناقضات في أرصدة الحسابات إلى الهفوات في المراقبة الحسابية ، وخاصة فيما يتعلق بمطابقة الحسابات . ويبدو أن الخيار الوحيد هو ذلك الذي أوصى به المجلس ، وهو أن الخسائر المحتملة ينبغي أن ترصد لها اعتمادات في ميزانية الصندوق العام . على أنه من الضروري أن تضع الأمم المتحدة التدابير الملائمة لضمان امتثال الموظفين للقواعد والأنظمة المالية .

٦٦ - ولاحظ مع الارتياح أن المجلس أصدر رأيين مقيدين بشأن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/44/5/Add.5) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/44/5/Add.3) وقال إن المنظمتين جديرتين بالتهنئة . بيد أنه حث الأونروا على الأخذ بتوصية المجلس بأنه ينبغي للمنظمة إعادة النظر في نظامها المالي بغية جعله متمشيا مع القاعدة المالية ٤-٣ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والتي تنظم تعريف الالتزامات غير المصفاة . وفي الوقت ذاته ، ينبغي للأونروا أن تولي مزيدا من الاهتمام لتسجيل التبرعات والمساهمات المناظرة التي فات موعد استحقاقها ، علاوة على ما لوحظ من هفوات في عملية الشراء ، والتأخر في تقديم عروض المشاريع ، ورصد الممتلكات المستهلكة .

(السيد دانكوا ، غانا)

٦٧ - واسترسل قائلا إنه من الواضح أن اللجنة تولي قدرا كبيرا من الاهتمام لتقارير المجلس وهذا أمر له ما يبرره نظرا لأن الكفاءة الإدارية والمالية للأمم المتحدة تسهم في تحقيق مقاصد الميثاق . بيد أنه من دواعي الأسف أن الكثير من نتائج وتوصيات المجلس لا يتم تنفيذها ، ومن ثم فإن نفس المشاكل تعود إلى الظهور بصورة روتينية . وأردف قائلا إنه ينبغي وضع تدابير مشددة بما يكفل تحديد المسؤولية فيما يتعلق بالشؤون التنظيمية الإدارية والمالية للمنظمة . وقال إن وفده على استعداد للمساهمة في البحث عن التدابير الملائمة .

٦٨ - السيد ستافورد (نائب المدير المساعد ، مكتب الشؤون المالية والإدارية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : قال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكنّ بالغ التقدير لأهمية العمل الذي يضطلع به مجلس مراجعي الحسابات ، حسبما يظهر ذلك في التقدم المحرز في الاستجابة إلى تعليقات المجلس ، ولا سيما بشأن المسائل التي سبق أن حدت بالمجلس إلى إصدار رأي مقيد . ويقوم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفقا لمقرره ٤٠/٨٤ ، بالنظر في تقرير مراجعة الحسابات كل سنة ، ولذلك ، فإنه في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ستتاح الفرصة لممثلي الحكومات لاستعراض التقرير بمزيد من التفصيل ، وخاصة استعراض الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابة للنتائج التي توصل إليها مراجعو الحسابات . وستوجه الدعوة إلى مراجعي الحسابات لحضور الاجتماعات . وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة للنتائج التي تقع داخل نطاق ولايته ، وسيعمل بشكل وثيق مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة للاستجابة للتعليقات التي تؤثر على المنظومة ككل .

٦٩ - وانتقل إلى الحديث عما ذكر من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يقدم تعليقاته على ملاحظات المجلس قبل الانتهاء من إعداد التقرير ، فقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلقى التقرير المؤلف من ٥٢ صفحة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وطلب منه أن يرد عليه بحلول ١٥ حزيران/يونيه . وأضاف قائلا إن مجلس الإدارة كان منعقدا آنذاك ، ولم يكن هناك تقريبا أي من كبار الموظفين لاستعراض التقرير استعراضا وافيا . وعليه ، فقد تقرر تأجيل إجراء هذا الاستعراض إلى أن يتمكن الموظفون من إيلائه ما يستحقه من اهتمام . وسيحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بالتعاون مع المجلس ، حل هذه المشكلة حتى يتسنى له تقديم تعليقاته في الموعد المناسب .

٧٠ - وفيما يتعلق بالإشارة إلى الممارسات والإجراءات التي اعتمدها مجلس الإدارة وإمكانية أن تثير هذه الممارسات والإجراءات توترا ومعارضة بما يؤثر على العلاقات

(السيد ستافورد)

بين مراجعي الحسابات وإدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، كرر القول بأن مجلس الإدارة ينظر في تقرير مراجعة الحسابات كل سنة ، ويقوم أيضا بمناقشة إجراءات وممارسات البرنامج بالتفصيل . وأضاف قائلا إن مدير البرنامج يخضع للمقررات التي يتخذها مجلس الإدارة ويتحمل المسؤولية الكاملة أمام المجلس . وستواصل إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي تعاونها التام مع مراجعي الحسابات كما فعلت في الماضي .

٧١ - وفيما يتعلق بالتمييز المحاسبي بين نفقات البرامج ونفقات دعم البرامج ونفقات التشغيل ، قال إن إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ترى بوجوب مناقشة المشكلة بمزيد من التفصيل حتى يتسنى لجميع الأطراف تفهم الممارسة التي يتبعها برنامج الامم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن . وعلى سبيل المثال ، فإن ميزانية فترة السنتين لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي يطلق عليها إسم ميزانية "خدمات دعم البرامج والخدمات الإدارية" ، مما يثير اللبس . ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن المبلغ الإجمالي المتعلق بذلك هو ٦ ملايين دولار : ٣,٥ من ملايين الدولارات في إطار مشاريع الدعم السوقي للبرنامج في ميدان ، و ٣,٥ من ملايين الدولارات في إطار الوظائف الممولة من المشاريع في المقر . وفي عام ١٩٨٤ ، قُدمت مبادئ توجيهية بشأن مشاريع الدعم السوقي للبرامج ، وتم توضيحها لمجلس الإدارة . وتعرض ميزانية فترة السنتين المدى الشامل لهذه المشاريع على نطاق عالمي . وتبذل الجهود بغية ضمان التزام الممثلين المقيمين بهذه المبادئ التوجيهية ، والقيام ، إن أمكن ذلك ، باتخاذ خطوات لتصحيح حالات سوء الاستخدام . وقد تمت تسوية إثنين من مشاريع الدعم السوقي للبرامج في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ بعد أن كانا قد أعدا بصورة غير ملائمة . وفي حين يرى مجلس مراجعي الحسابات أن جميع مشاريع الدعم السوقي للبرامج ينبغي دمجها في ميزانية فترة السنتين ، ترى إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن الميزانية الإدارية ستتحمل ، نتيجة لذلك ، تكاليف من الواضح أنها ذات صلة بالمشاريع .

٧٢ - ومضى قائلا إنه في عام ١٩٨٨ صدرت مبادئ توجيهية بشأن وظائف المقر الممولة من المشاريع ، وتم إيضاح هذه السياسة لمجلس الإدارة . وأنشئت آليات للرقابة الداخلية لضمان الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية . وفي حين يرى المجلس أنه ينبغي إدراج جميع الوظائف الموجودة في نيويورك في ميزانية فترة السنتين ، فإن إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي تعتقد أن بعض أنشطة المشاريع يتعين القيام بها في المقر . وقد وافق مجلس الإدارة على الكثير من هذه الوظائف بالتحديد . وفضلا عن ذلك ، فإن برنامج الامم المتحدة الإنمائي حدد بوضوح السياسات المتعلقة بالانشطة الممولة من المشاريع والمضطلع بها سواء في المقر أو في الميدان .

(السيد ستافورد)

٧٣ - وفي حين تقر إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي بأن هناك مشاكل فيما يتعلق بالرقابة على الميزانية ، فإنها ترى أن حجم هذه المشاكل لا يبرر القول بانعدام الرقابة على الميزانية عموما . ويتمثل أحد جوانب المشكلة في أن المخصصات خفضت إلى الحد الادنى بغية التزام الحكمة في استخدام موارد الميزانية . وينبغي التأكيد على أن مجلس مراجعي الحسابات لم ينتقد الإجراءات المتعلقة بملاك الموظفين في حين أن هذه الإجراءات تمثل ٧٠ في المائة من الميزانية عموما . ويقوم برنامج الامم المتحدة الإنمائي برصد نفقات الميزانية رصدا دقيقا ، ولم يتجاوز مطلقا المخصصات المرصودة لفترة السنتين التي سمح بها مجلس الإدارة . وفضلا عن ذلك ، فقد أصدر مدير البرنامج شخصيا قاعدة مالية تقتضي الالتزام بالمخصصات بغية تعزيز المسؤولية المالية .

٧٤ - ومضى قائلا إن المكاتب الميدانية تثير مشاكل عديدة يعزى بعضها إلى تعدد طابع الانشطة ، كما أن بعض هذه المشاكل ذو طابع إجرائي بينما ينشأ البعض الآخر عن الهفوات الإدارية العارضة . وفي عام ١٩٨٩ أحرز برنامج الامم المتحدة الإنمائي تقدما فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن علاجها إداريا . فعلى سبيل المثال ، صمم نموذج لإدارة الميزانية باستخدام نظام المحاسبة الآلي في المكاتب الميدانية ، وسيتم إدخال هذا النموذج في جميع المكاتب خلال عام ١٩٩٠ ، وهو يتضمن عنصرا يتعلق بالالتزامات المحلية . وفضلا عن ذلك ، فقد تم استعراض وتعديل سياسة رصد الالتزامات بنهاية السنة بغية الحد من هذا الجانب من المشكلة إلى حد كبير .

٧٥ - وفي حين أن المشكلة ليست بنفس الحجم في المقر ، فقد اتخذت ، مع ذلك ، خطوات لتحسين الحالة : فقد صدر دليل لإدارة الميزانية ؛ وأعد نظام لإدارة الميزانية باستخدام الحاسبة الإلكترونية وتم توفيره لعدد من الوحدات التنظيمية ؛ كما تم تنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية لموظفي التصديق بالوحدات . ومن المأمول فيه أنه بحلول أواخر عام ١٩٨٩ سيكون بوسع جميع مديري الميزانيات الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمخصصات والنفقات من خلال نظام يعمل بالحاسبة الالكترونية ويتضمن السجل الرئيسي للمخصصات . وكما هي الحال بالنسبة للمكاتب الميدانية ، فإن هذه التحسينات الإجرائية يتم إحرازها عن طريق الحوار المستمر بين قسم الميزانية ومديري الوحدات في جميع أنحاء المنظمة .

٧٦ - وتابع كلامه قائلا إنه تنبغي الإشارة إلى عدد من الارقام من أجل زيادة إيضاح الحالة فيما يتعلق بالرقابة على الميزانية . فقد بلغ إجمالي الميزانية لعام ١٩٨٨ ، ١٥٤,٣ من ملايين الدولارات . أما المخصصات في الميدان فقد تجاوزت بقليل مبلغ

(السيد ستافورد)

٥٢٠ ٠٠٠ دولار ، أي ما يعادل أقل من نسبة ٠,٥ في المائة من مجموع المخصصات . وتمثل نفقات التكاليف ٩١ في المائة من المخصصات في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ، و ٩٢,٧ في المائة في المكتب الإقليمي للدول العربية والبرامج الأوروبية ، و ٩٩,٩ في المائة في المكتب الإقليمي لافريقيا ، و ٩٨,٤ في المائة في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وبذلك يكون المتوسط العام ٩٦ في المائة .

٧٧ - وقال إن كثيرا من المتكلمين قالوا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خرج على المبادئ المحاسبية المقبولة عموما فيما يتعلق بتسجيل الالتزامات غير المصفاة . وهذه المبادئ تضعها عادة هيئات محاسبية معترف بها على الصعيد الوطني بغية تحقيق الاتساق في تقديم التقارير المالية . وقد صممت في البداية للقطاع الخاص . وفي عام ١٩٧٣ ، أنشئت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة لإعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتعين استخدامها في عرض البيانات المالية على النطاق العالمي . ولا تزال مسألة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على القطاع العام قيد النظر ، وفي حين تستعين حكومات عديدة بالمعايير التي وضعتها لجنة المعايير الدولية للمحاسبة بوصفها مبادئ توجيهية ، فإنه لم يتم ، حتى الآن ، وضع معايير دولية للمحاسبة الحكومية . وتشير دراسة أجراها اتحاد المحاسبة للبلدان الأمريكية إلى أن ١٣ من المعايير التي وضعتها لجنة المعايير الدولية للمحاسبة ، وعددها ٢٣ معيارا ، يمكن تطبيقها على الكيانات الحكومية . على أنها لا ترى أن مبدأ "التسليم" يدخل ضمن المبادئ المطبقة .

٧٨ - وكما أشير إليه في الوثيقة A/44/537 ، فإن دراسة أجريت في أواخر السبعينات تحت إشراف لجنة التنسيق الإدارية خلصت إلى أن توصيات لجنة المعايير الدولية للمحاسبة يمكن أن تشكل مبادئ توجيهية لتحقيق الاتساق في البيانات . بيد أن المنظمات رأت أن المبادئ التوجيهية ليست جميعها قابلة للتطبيق الكامل . وعليه ، فإنه من المهم أن تفسر بوضوح في الملاحظات على البيانات المالية المبادئ المحاسبية التي طبقت عليها .

٧٩ - وأشار مجلس مراجعي الحسابات إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خرج عن المبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما في قيد الالتزامات غير المصفاة فيما يتعلق بالمعدات والعقود من الباطن ، وقد تمت مناقشة هذا الأمر مع الوكالات في اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية . وتعتقد هذه اللجنة أن طابع وحجم عمليات منظومة الأمم المتحدة يبرر اعتماد نهج مستقل فيما يتعلق ببعض جوانب

(السيد ستافورد)

المحاسبة . وهي ترى أنه يوجد أسباب حقيقية لقيد النفقات على أساس الالتزامات بدلا من قيدها على أساس نهج "التسليم" . وأن أماكن تسليم معدات المشاريع منتشرة في العالم أجمع وغالبا ما يكون من الصعب تحديد موعد التسليم الفعلي . أما النهج القائم على الالتزامات فهو الإجراء العملي الأفضل وأن معظم الوكالات المنفذة في البرنامج الإنمائي تطبقه على الأنشطة التي تكون ممولة من ميزانياتها العادية . وينبغي التشديد على أن مشاريع البرنامج الإنمائي تمثل ٤٠ في المائة من مشاريع المساعدة التقنية على الصعيد الدولي . وخلال المناقشة ، شددت عدة وفود على الحاجة إلى تعزيز الاتساق في الممارسات المحاسبية . وإذا لم يطبق مبدأ التسليم إلا على الأنشطة التي يمولها البرنامج الإنمائي ، فإن هذا التغيير لن يساهم في تحقيق هذا الهدف . وفي عام ١٩٧٦ ، جرت محاولة لتطبيق مبدأ التسليم المادي عندما يتعلق الأمر بالبرنامج الإنمائي . إلا أنه تم العدول عنه بسبب الصعوبات التي واجهتها الوكالات من الناحية العملية .

٨٠ - وقال إن البرنامج الإنمائي يشاطر أعضاء اللجنة الثانية قلقهم إزاء احتمال حدوث سوء استعمال فيما يتعلق بقيد الالتزامات غير المصفاة ، إذ أنه من الضروري إجادة إدارة جميع الموارد وبيان أوجه استعمالها . وقد أحاط البرنامج الإنمائي علما بنتائج مجلس مراجعي الحسابات الواردة في الفقرات من ٦٠ إلى ٦٧ من الوثيقة A/44/5/Add.1 ، ولفت انتباه المديرين الماليين في الوكالات إليها وطلب ايضاحات إضافية . ولم يتم حتى الآن استلام كل الردود .

٨١ - وفي الدورة الحادية والسبعين المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أقرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية بمسؤولية الوكالات المنفذة فيما يتعلق بضمان أن تكون الاجراءات المتخذة في الدخول في التزامات والتصديق عليها قد اتسمت بالفعالية ولم تؤد إلى أي سوء استعمال . ونظرا إلى أهمية هذا الأمر والآثار الواسعة الانتشار التي يرتبها أي تغيير في قيد الالتزامات غير المصفاة على منظومة الأمم المتحدة ككل ، فهو يقترح أن تعالج المسألة كجزء من المناقشات المتعلقة باتساق المبادئ المحاسبية التي سوف تعقد بالتشاور مع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين .

٨٢ - والواقع أن رأي مجلس مراجعي الحسابات كان متحفظا لأن نفقات البرامج التي تنفذها الحكومات لم تكن مسنودة بما فيه الكفاية ببيانات مراجعة . وقد استعرض مجلس الإدارة هذا الأمر بدقة في دورته العادية لعام ١٩٨٩ وحث في مقرره ٦١/٨٩ مدير البرنامج على مواصلة جهوده الرامية إلى الحصول على تغطية كافية لمراجعة حسابات الأموال التي تدفعها الحكومات بوصفها وكالات منفذة .

(السيد ستافورد)

٨٣ - وأضاف يقول إن البرنامج الإنمائي يواصل بذل كل جهد لتحسين عملية المحاسبة ومراجعة حسابات البرامج التي تنفذها الحكومات . وقد تم الأخذ بنظامين مناسبين للمراقبة المحاسبية والإبلاغ فيما يتعلق بنفقات البرامج هذه ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، كما تم الاضطلاع أيضا بتدريب موظفي مشاريع على استعمال هذين النظامين ، مع حصول نتائج مشجعة .

٨٤ - ومن الصحيح القول أيضا إنه لم يتم استلام إلا نسبة مئوية منخفضة في البيانات المراجعة عن عام ١٩٨٨ . إلا أنه نظرا إلى الجهود الكثيرة المبذولة في هذا الصدد ، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المفصلة لمراجعة الحسابات التي تم تعميمها على المكاتب الميدانية والحكومات والبعثات الميدانية التي تم إيفادها أو التخطيط لها ، يمكن توقع تحسنات هامة بالنسبة لعام ١٩٨٩ . إلا أن جميع هذه الجهود تتطلب التعاون الكامل من جانب الحكومات إذ في حال تعذر وجوده تظل التحفظات قائمة .

٨٥ - وقد أشار عدد من الوفود مسائل تتصل بإدارة النقد . وإن سياسة الاستثمار التي يتبعها البرنامج الإنمائي ومستويات تأثرها بتقلبات سعر الصرف ، قد وافقت عليها الإدارة ومجلس إدارة البرنامج الإنمائي في عام ١٩٧٩ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . علاوة على ذلك ، فقد تم استعراض قاعدة عمليات البرنامج الإنمائي من جانب وزارات المالية أو المصارف المركزية لبعض من الدول الأعضاء في مجلس الإدارة وقد تم التصديق على اجراءات البرنامج الإنمائي في دورة عام ١٩٨٦ . ولم توص هذه الهيئات في أي وقت بأن اجراءات البرنامج الإنمائي تنطوي على أي تكهنات .

٨٦ - وأضاف يقول إنه يشدد ، شأنه في ذلك شأن ممثل فرنسا ، على أن الموارد المكرسة للأنشطة الإنمائية نادرة جدا بحيث لا يمكن تحويلها لأي غرض آخر . ولهذا السبب فإن الاستثمار وإدارة النقد المتبعان في البرنامج الإنمائي قد اتسما دائما بطابع تقليدي للغاية واستندا إلى اتجاهات طويلة الأجل بدلا من التقلبات القصيرة الأجل في الأسواق المالية الدولية . وأعرب عن ارتياحه إذ أن رئيس اللجنة الاستشارية وممثل كندا قد أيدا بوضوح السياسات التي تتبعها الإدارة في هذه الأمور .

٨٧ - واسترسل يقول إن الخسائر الناجمة عن عملية الصرف لا يمكن تجنبها في منظمة مثل البرنامج الإنمائي تعمل على صعيد عالمي شامل . فالبرنامج الإنمائي قد استلم ودفع بجميع العملات الوطنية تقريبا . وبغية تخفيف حدة المخاطر اللازمة لتقلبات معدل الصرف ، تم بذل كل الجهود بغية تلبية احتياجاته من أي عملة عن طريق استخدام

(السيد ستافورد)

حيازاته بتلك العملة . وقد ينجم عن هذه الممارسة خسائر من النوع الذي يقيد في الدفاتر . وبالإضافة إلى تلك الحيازات ، ظلت ممتلكات البرنامج الإنمائي من العملات متماشية مع الاتجاهات الطويلة الأجل للعملات الرئيسية التي يمكنه الحصول عليها .

٨٨ - وتشكل العطاءات التنافسية المتعلقة بالصرف الأجنبي أو بمعاملات الاستثمار جزءا لا يتجزأ من السياسة والممارسة اللتين يتبعهما البرنامج الإنمائي ولم يتم تجنبها إلا عندما كان ينجم عن استخدامها خسائر بالنسبة للبرنامج الإنمائي .

٨٩ - ومضى قائلا إن البرنامج الإنمائي لا يقيم أي ترتيب تعاقدي مع المصارف التي يتعامل معها . وإن علاقته بأي مصرف تقوم على أساس قابلية المصرف على المنافسة واختصاصه وامكانية الاعتماد عليه . في الواقع ، فإن مراجعي الحسابات الخارجيين قد قدموا تعليقات غير رسمية بشأن تعامل البرنامج الإنمائي مع عدد من المصارف أكبر من اللزوم . ويجري حاليا استعراض هذه المسألة ، إلا أنه تعين مراعاة كون البرنامج الإنمائي يعمل على صعيد عالمي شامل .

٩٠ - واختتم يقول إن سياسة الاستثمار التي يتبعها البرنامج الإنمائي مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يجري في الأسواق المالية ، إلا أن شاغله الأساسي هو ضمان أمن أمواله وقابلية تحويلها وسيولتها ، لذا فهو يقوم دائما باستعراض قاعدة العمليات في هذا المجال . على أي حال ، ونظرا إلى تعليقات مراجعي الحسابات ، فإن البرنامج الإنمائي يود استعراض وتغيير بعض من جوانب سياسته المعمول بها بغية القضاء على أي لبس ممكن .

٩١ - وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه ممثل كندا بشأن حالة السيولة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، قال إنه لاحظ أن مجموع الموارد العامة غير المنفقة زاد في عام ١٩٨٨ حتى بلغ ٠٠٢ ١ مليون دولار . بيد أنه كان ثمة تشديد على أن هذا المبلغ شمل ٢٠٠ مليون دولار للاحتياطي التشغيلي ، و ٢٥ مليون دولار لاحتياطي قروض التشييد ، و ١٩٦ مليون دولار للموارد غير المنفقة لبرامج محددة يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مثل اقتسام التكاليف ، وصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا ومساهمات الحكومات النقدية المقابلة . وبلغت الموارد العامة غير المنفقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٨١ مليون دولار ، وهو مبلغ يمثل زيادة قدرها ٤٩ مليون دولار اعتبارا من نهاية عام ١٩٨٧ . ومضى قائلا إنه كما أبلغ مجلس الادارة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، إذا استنفدت أرقام التخطيط الارشادية المأذون بها خلال الجزء الباقي من

(السيد ستافورد)

الدورة ، فإن رصيد الموارد العامة غير المنفقة في نهاية عام ١٩٩١ يصبح لا شيء . وفي تلك الحالة ، يتعين على برنامج الامم المتحدة الإنمائي تلقي موارد مزيدة زيادة كبيرة . ومن المقرر أن يستعرض مجلس الادارة هذه المسألة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عندما يكون مستوى التبرعات للتسعينات معلوما وتتحدد آثار تغيرات أسعار العملة على موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٨٩ .

٩٢ - وتابع كلامه قائلا إن الغرض من عملية برمجة المشاريع التي تستمر عدة سنوات هو تحديد توقيت ، وتتابع ، وتكلفة إنجاز مختلف مدخلات المشاريع بصورة واقعية يعول عليها ، وينبغي في هذه العملية مراعاة التدابير المختلفة اللازمة لتنسيق المدخلات الخارجية والداخلية ، والتغيرات المحتملة في أسعار مدخلات معينة ، والظروف الحالية والمقبلة في البلد .

٩٣ - واستطرد قائلا إنه تتم الموافقة على مشاريع كثيرة لفترة استهلالية تدوم سنتين أو ثلاث سنوات ، مع العلم بأنه قد يلزم تمديد أجل المساعدة وتنظيمها على أساس الخبرة المكتسبة أثناء الفترة الاستهلالية . وينبغي بوجه عام أن ينظر إلى تنقيح أو تمديد أجل الميزانية فيما بعد في ضوء تلك الحالة ، بدلا من تفسيرها كتنقيح لازم لمراعاة الزيادات على التكلفة المقدرة للمشاريع أو تأجيل التنفيذ . وأضاف ان تمديد أجل المشاريع لا يعني بحكم الضرورة تأجيل التنفيذ لأسباب طارئة ، بل قد ينجم عن توسيع نطاق المشروع أو عن قرارات يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الحكومة أو الوكالة المنفذة لتأجيل بعض الانشطة لتأمين تنفيذ جميع الشروط اللازمة لإنجاز المشروع بشكل مرضٍ .

٩٤ - ومضى قائلا إن معظم التدابير التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنوات القليلة الماضية كانت قد أعدت لمعالجة هذه الجوانب من الموضوع . أولا ، اكتشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا وجود قصور في تصميم المشاريع واستحدث تصميما جديدا واستخدمه لفترة قصيرة نسبيا وتبين أنه لن يؤتي ثماره المرجوة قبل مرور عدد من السنوات . ولا بدّ أن يؤدي التصميم الجديد إلى ميزنة واقعية بدرجة أكبر . وثانيا ، تم الاعتراف بأنه ينبغي تحسين مهارات موظفي البرنامج على سبيل الأولوية ، وتحقيقا لتلك الغاية أجري تدريب واسع النطاق في مجال تصميم ووضع ورصد وتقييم المشاريع وينبغي أن يسفر عن نتائج ايجابية . ثالثا ، تم تحسين عمليات ادارة الموارد كثيرا وينبغي أن يساعد التدريب المستمر في ذلك المجال على انشاء إطار للميزنة ذات طابع عملي أكثر . وتتجه النية إلى استحداث برنامج شامل ونظام

(السيد ستافورد)

لادارة المشاريع في العام المقبل لتوفير أداة ادارية هامة تساعد الموظفين على كافة المستويات على ادارة البرنامج من يوم إلى آخر .

٩٥ - وتابع كلامه قائلا إنه كما أشار ممثل الولايات المتحدة ، طلب مجلس الادارة في قراره ٦١/٨٩ من مراجعي الحسابات أن يدرسوا اجراءات ميزنة المشاريع الحالية ، وقد أرسل الطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات .

٩٦ - وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين ، قال إنه يجري في الوقت الحاضر استعراض للمبادئ التوجيهية العامة . لقد وافق مدير البرنامج على وظيفة مدير استشاري وستقوم شعبة الموظفين بإجراء استعراض كامل للمبادئ التوجيهية ، والتقييمات ، والعقود ، والملاحيات ، وقاعدة البيانات الخ . وذكر مراجعو الحسابات في تقريرهم ان البرنامج وظّف ٧٦٢ خبيرا استشاريا في عام ١٩٨٨ ؛ وقد كانت المكاتب الاقليمية قد عيّنتهم أساسا لوضع المشاريع ، والاشتراك في بعثات الرصد والتقييم . وتم توظيف الخبراء الاستشاريين كذلك للاشتراك في عمليات البرمجة القطرية ، وإجراء استعراضات نصف المدة ، ولأغراض تنسيق المعونة .

٩٧ - وتابع كلامه قائلا إنه على الرغم من أنه يتم تحديد مدة الخبير الاستشاري عند توظيفه ، فلا يتاح دائما تغطية جميع الاختصاصات ؛ ولهذا ينبغي تمديد أجل العقود أحيانا . ويتبع البرنامج الاتجاه العام السائد في العالم الحديث الذي يقضي تطبيق ترتيبات مرنة قصيرة الأجل للتوظيف لمجاراة التطورات التي تستجد في مجال التكنولوجيا .

٩٨ - وفيما يتعلق بملاحظات وفدي بنغلاديش والهند ، أحاط علما بأن العمل يسير سيرا حثيثا لتنقيح واستكمال المبادئ التوجيهية لتناوب الموظفين ، لتأمين زيادة التنقل على الصعيد المشترك بين الأقاليم والانتقال من المقر إلى المكاتب الميدانية .

٩٩ - وفيما يتعلق بالصلة بين شعبة شؤون المرأة في التنمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ، قال إنه وإن كانت الهيئتان تسعيان إلى تحقيق نفس الهدف ، أي تعزيز مشاركة المرأة في التنمية ، فإن وظائف كل منهما متميزة ومتكاملة . وأضاف ان صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة عبارة عن تسهيل لتمويل وتنفيذ المشاريع ، بينما الغرض من شعبة شؤون دور المرأة في التنمية هو التشجيع على إنشاء مؤسسات وتأمين استجابة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستمرار للسياسات ذات الصلة بدور المرأة في التنمية .

(السيد ستافورد)

١٠٠ - وفيما يتعلق بشعبة المعلومات ، قال إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يوافق على أنه ينبغي تعزيز التنسيق في عمليات النشر وانتاج أشرطة الفيديو ، وتحقيقا لتلك الغاية ، قامت فرقة عمل بإعداد بعض المقترحات . وأوضح أن الادارة تقوم في الوقت الحاضر باستعراض نطاق وأساليب تحقيق هذا التنسيق .

١٠١ - وقال ردا على تعليقات ممثل اليابان بشأن برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين إنه على الرغم من توظيف بعض أعضاء البرنامج ضمن الموظفين الأساسيين ، فإن هذا البرنامج ليس المصدر الوحيد للموظفين المبتدئين . ان الغرض الأساسي من البرنامج هو تقديم تدريب في مجال التنمية ، ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الموظفين الفنيين المبتدئين كانوا يشغلون وظائف هامة في بلدانهم . وأضاف ان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومجلس الادارة لم يوافقا حتى الآن على ١٢ وظيفة في مجال التدريب التوجيهي لتعريف الموظفين الجدد بنواحي عملهم غير الفنية .

١٠٢ - وأعرب عن الاستعداد للإجابة على الأسئلة التي يوجهها الممثلون .

١٠٣ - السيد غوبتا (الهند) : قال إنه على الرغم من إجابة نائب المسؤول الاداري المساعد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فلا تزال بعض تعليقات مراجعي الحسابات صحيحة ويتعين على مجلس الادارة أن ينظر فيها .

١٠٤ - وبالنسبة لاستخدام الخبراء الاستشاريين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، قال إن إجابة نائب المسؤول الاداري المساعد تختلف عن المعلومات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، إذ أن ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قالت في الملاحظات التي أبدتها على تعليق مجلس مراجعي الحسابات انه تم استخدام الخبراء الاستشاريين لمواجهة احتياجات العمل أثناء فترات ذروة العمل . وأضاف ان وفده يرى أن اجابة نائب مساعد مدير البرنامج توضح الأمر . وقال إنه يأمل أن يبقي مجلس مراجعي الحسابات المسألة قيد الاستعراض .

١٠٥ - السيد بور (فرنسا) : قال إن إجابة نائب المسؤول الاداري المساعد غير مرضية بتاتا ، لا لأن التفسيرات التي قدمها هي نفس التفسيرات المقدمة في السنوات الماضية ، بل لأن البرنامج فيما يبدو لم يتخذ خطوات جدية لتنفيذ توصيات المجلس ومن ثم فإن المجلس يبدي تحفظات جديدة من سنة إلى أخرى .

(السيد بور ، فرنسا)

١٠٦ - وفيما يتعلق بالمدرسة الدولية المنشأة في بلد معين ، أشار إلى التعليق الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ومفاده أن انشاء المدرسة يتعارض مع بعض القواعد . وقد أشارت الادارة في اجابتها أن انشاء المدرسة كان ضروريا لحل بعض المشاكل المترتبة على تنفيذ المشاريع التي تنال الدعم من البرنامج . واستفسر أولا عن عدد الطلبة الذين يذهبون إلى المدرسة . وثانيا ، عن عدد الطلبة من بين هؤلاء الذين هم أطفال موظفين في الخدمة المدنية الدولية ، وأخيرا إذا كان عدد الطلبة يبرر إبقاء المدرسة مفتوحة .

١٠٧ - الرئيس : قال انه استجابة لطلب الوفود ، ستوزع نسخ البيانات التي ألقيت أثناء الجلسة .

١٠٨ - السيد ستافورد (نائب المسؤول الاداري المساعد ، مكتب الشؤون المالية والادارية) : رد على ملاحظات ممثل الهند قائلا انه يتم توظيف الخبراء الاستشاريين وفقا للقواعد المقررة ؛ وأنه في جميع الأحوال ، لا يتم استخدام الخبراء الاستشاريين كموظفين اضافيين مؤقتين أو لأداء مهام يكون بوسع الموظفين العاديين أداؤها .

١٠٩ - وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل فرنسا المتعلقة بإنشاء مدرسة دولية في فييت نام ، قال ان مجلس الادارة هو الذي اتخذ المبادرة في ذلك المجال ، وان المدرسة أنشئت في فييت نام على أساس المعلومات الواردة من الممثل المقيم القائلة بأن بعض البلدان تفتقر إلى عدد كاف من الموظفين المدنيين لعدم وجود مؤسسات تعليمية ملائمة فيها . وأوضح أنه يوجد ٢٥ طالبا في المدرسة في الوقت الحاضر ، بمن فيهم ٥ أطفال من أبناء موظفي الامم المتحدة ، وأنه يتعين على المدرسة أن تقبل ما بين ١٠ و ١٥ طالبا جديدا لموازنة الايرادات والنفقات .

١١٠ - وسلّم المسؤول الاداري المساعد بأن انشاء مدرسة دولية وتقديم ٧٥ ألف دولار لا يدخل في ولاية برنامج الامم المتحدة الانمائي . وفي الوقت ذاته ، قال إنه لولا وجود تلك المدرسة لوَاجَه أطفال الموظفين العاملين في فييت نام مشاكل تعليمية خطيرة .

١١١ - السيد غوميز (وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم بالنيابة ، والمراقب المالي) : قال ، فيما يتعلق بالمدرسة الدولية التي أنشئت في فييت نام ، ان برنامج الامم المتحدة الانمائي أبقى الامم المتحدة على اطلاع بشأن هذه المسألة طوال الوقت . وطلب من المدرسة الدولية للامم المتحدة في نيويورك أن تتعاون مع المدرسة الجديدة

(السيد غوميز)

لتأمين توحيد منهج التعليم لصالح طلبة جالية الامم المتحدة . واضاف ان هذه الحالة ليست فريدة من نوعها : لأن البرنامج اضطر في مناسبات عديدة إلى الارتجال والابتكار ؛ وفي واقع الأمر ، توجد حالة مماثلة في أفغانستان .

١١٢ - السيد غوبتا (الهند) : قال إنه وإن كان انشاء المدرسة الدولية لا يتمشى تماما مع النظام المالي ، فإن الإجراءات التي اتخذها البرنامج لدعم مدرسة تواجه مصاعب في منطقة في مسيس الحاجة لموظفين دوليين هي اجراءات تستحق الثناء ؛ كما أن المبلغ المستخدم لذلك الغرض كان ضئيلا .

البند ١٢٧ من جدول الاعمال : وحدة التفتيش المشتركة

١١٣ - السيد كوليك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن رئيس وحدة التفتيش المشتركة ذكر في بيانه الاستهلالي ان الوحدة ستقدم خمسة تقارير في عام ١٩٨٩ . بيد أن وفده يواجه صعوبات في إعداد بيانه لأنه لم يحصل على نصف الوثائق التي تقرر إصدارها والتي تشمل ، على وجه التحديد ، ملاحظات الامين العام على التقرير النهائي المعني بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ والقرارات المتعلقة بإعادة تنظيم ادارة شؤون الإعلام . واستفسر من الأمانة العامة عن موعد إصدار هذه الوثائق .

١١٤ - الرئيس : قال إن الامانة العامة ستقدم المعلومات المطلوبة ذات الصلة في الجلسة المقبلة ، وأنه يمكن الحصول على تقارير مجلس التفتيش المشترك عن الميزانية وفقا للممارسة العادية . واضاف انه إذا تبين لأي وفد أن الوثائق اللازمة لإعداد بيانه لم تصدر بعد فبوسعه أن يحتفظ بحقه في إلقاء بيان في تاريخ لاحق .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠